

## أولاً : قضايا العولمة والنظام الاقتصادي العالمي المعاصر Globalization

### ( المحتويات )

- الأفكار الرئيسية التي طرحتها الوفود البرلمانية الكويتية حول قضايا العولمة .
- نماذج من الإسهامات والوثائق البرلمانية الكويتية المقدمة إلى المنتديات الدولية في قضايا : العولمة والنظام المالي والاقتصادي العالمي .

## أولاً : قضايا العولمة Globalization

على الرغم من الطبيعة الدولية لهذه القضية فإن البرلمان الكويتي قد طرح وجهات نظره حولها في شتى المنتديات والمحافل التي ناقشت هذا الموضوع ليس فقط في إطار الاتحاد البرلماني الدولي وإنما أيضاً على المستويات الأخرى إقليمياً وعربياً وخليجياً . ونعرض فيما يلي ملخصاً لأهم هذه الآراء والأفكار في فقرة أولى ، ثم نتبعها بعرض لأهم الوثائق التي تقدم بها البرلمان الكويتي إلى المؤتمرات البرلمانية الخارجية في فقرة ثانية :

### أ . الأفكار الرئيسية التي طرحها البرلمانيون الكويتيون حول قضية العولمة :

من خلال المداخلات ومشروعات القرارات عبرت الوفود البرلمانية الكويتية عن مجموعة من الرؤى والمقترحات والآراء يمكن تلخيصها في الآتي :

1 - أن للبرلمانات دور في دعم السياسات العامة في عالم تحول بسرعة إلى قرية صغيرة ، عالم اندمج وانكمش وتحررت فيه حركة البضائع والخدمات والأموال والمعلومات ، واتسعت فيه دائرة الاعتماد المتبادل بين الشعوب .

2 - أن العولمة لم تدمج الاقتصاد فحسب ، بل أدمجت أيضاً الثقافة والتكنولوجيا والحكم . . . لكن الاندماج العالمي ما زال شديد التحيز ، شديد القسوة أحياناً على الـ 40% الأكثر فقراً من سكان العالم ، وأن خطر تهيمش البلدان الصغيرة والأقل نمواً قد أصبح حقيقة واقعة .

وعلى الرغم من أن العالم أصبح اليوم أكثر تقدماً ونمواً وازدهاراً على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والإنسانية ، إلا أن تقدمة هذا وازدهاره ينطويان على تراكمات ضخمة من الحرمان وانعدام المساواة بين البلدان والمناطق (1) .

3 - أننا نعيش عصرراً يطالب فيه الناخبون بالمزيد من المعلومات والسلطة وبحجم أكبر من المسؤولية والمشاركة ، ليس فقط على المستوى المحلي وإنما أيضاً على المستوى العالمي . لذا ، فإن أي نظام للعولمة لن يكون ناجحاً في ظل المحاولات المستمرة لفرض معايير موحدة لممارسات أو لوائح لا تقيم وزناً للفوارق التنموية والثقافية والاجتماعية بين الشعوب .

ولقد انقضى زمن التعامل مع الديبلوماسية البرلمانية باعتبارها مجرد محفل للدفاع عن موقف ما في مواجهة موقف آخر ، ذلك أنه على الرغم من استمرار

تناقض المصالح بين الدول ، إلا أن تحرير المعاملات والمبادلات وتدويلها وعولمتها يتضمّن في جوهره ضرورة انتقاء المصلحة الجماعية المشتركة والتي تسهم مباشرة في استتباب السلام والأمن واستبعاد سيطرة الأقوى على الأضعف . وهنا يلعب البرلمانيون دورهم في تجميع المواقف على البنود المختلفة في المفاوضات والاتفاقيات متعددة الأطراف سواء على المستوى الإقليمي أو القاري.

4- أن العولمة وإجراءات تحرير التجارة في البضائع والخدمات والأموال والمعلومات لم تنجح في معالجة الفقر المنتشر في العالم والذي كان الهدف الرئيسي للتحرير والعولمة . وإن معظم الإجراءات التي حررت التجارة قد أضرت بالفئات الفقيرة في العالم ، بل إن بعضها قد زاد من حدة الفقر لدى هؤلاء الذين لم يتمكنوا من الوصول بمنتجاتهم إلى أسواق البلدان الصناعية المتقدمة (2) .

5- علينا كشعوب أن نتحول من مجرد المتلقي السلبي للقوانين واللوائح الدولية إلى المتلقي النشط والمشارك في استيعاب وتطوير تلك اللوائح آخذين في الاعتبار الآليات التي تتناسب مع احتياجات شعوبنا والعمل على تلبيتها أملاً في نيل إيجابيات العولمة وتفادياً لسلبياتها على المستهلكين والمنتجين في بلادنا النامية والإسلامية (2) .

6- في عصر العولمة لا يمكن للترتيبات الثنائية أو الإقليمية أن تحل بديلاً عن الاتفاقيات متعددة الأطراف (3) .

7- أن دور البرلمانيين - في ظل العولمة - في تحسين السياسات العامة في بلدانهم لا يقتصر فقط على التعرف على لوائح المؤسسات الدولية والاتفاقيات متعددة الأطراف والقوانين المنبثقة عنها ، بل أيضاً ببذل المزيد من الجهد لتصحيح المفاهيم الخاطئة وتشكيل الوعي العام ودعمه بالمعلومات الصحيحة (3) .

8- أنه لا بد من تعزيز الروابط بين الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة التجارة العالمية والمؤسسات المالية متعددة الأطراف للتأكد من فهم البرلمانيين الصحيح للمفاهيم والقرارات الصادرة عنها ، ومتابعة تنفيذ هذه القرارات على المستويات المحلية .

9- أن ظاهرة العولمة الاقتصادية وتناميها في السنوات الأخيرة استلزمت ضرورة اللجوء إلى إنشاء التكتلات الاقتصادية الكبرى على مستوى المشروعات

أو الدول حتى تتمكن من مواجهة المنافسة الشرسة في السوق العالمي (4).

وبالرغم مما تملكه الدول العربية من مقومات القوة الاقتصادية من موارد بشرية وثروات طبيعية ورؤوس أموال إضافة إلى التجانس الثقافي والحضاري والامتداد الجغرافي إلا أنه من الملاحظ أن نتاج التعاون العربي في المجال الاقتصادي قد اقتصر على مجموعة من الاتفاقات الثنائية ذات التأثير المحدود على التجارة البينية للدول العربية والتي بلغت فقط اقل من 9% من إجمالي تجارتها الخارجية (5).

10- أن دولة الكويت كانت أول دولة عربية تعلن موافقتها على أحكام اتفاقية المنطقة الحرة العربية الكبرى وبرنامجها التنفيذي ، وقد بدأت دولة الكويت بالفعل في تطبيق إجراءات خفض الرسوم الجمركية المفروضة على السلع العربية بنسبة 10% سنوياً اعتباراً من 1/1/1998 وبذلك بلغت نسبة الخفض في الرسوم الجمركية على كافة السلع العربية 30% في أول يناير سنة 2000 . وجدير بالذكر أن دولة الكويت شأنها شأن معظم الدول الخليجية ، تتسم رسومها الجمركية بالانخفاض أصلاً ، فضلاً عن انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية والمتجهة إلى إلغاء كافة القيود على التجارة الدولية - ومنها الرسوم الجمركية - بين أعضائها .

11- أن التشريع في دولة الكويت قد أدى - وما زال يؤدي - دوراً مهماً وجوهرياً وفعالاً في مواجهة قضايا وتحديات العولمة بحكم تفاعل المؤسسة التشريعية مع السياسات العامة ، وتعبيرها بصدق عن آمال المواطنين وطموحاتهم ، وتبني مطالبهم ، وترجمتها إلى مجموعة من القوانين الوطنية (4) .  
وفي هذا المجال يمكن القول أن النهضة التشريعية في الكويت قد عبرت عن خطة تحرير الاقتصاد والسير على نهج التنمية بالبشر بديلاً عن التنمية بالنفط ، تمشياً مع حركة المجتمع والمتغيرات الدولية . فالكويت التي انضمت مبكراً لاتفاقية الجات في عام 1963 ووقعت الوثيقة الختامية لجولة الأورجواي في مراكش عام 1994 ، قد سارت قدماً نحو تنفيذ التزاماتها الدولية فأصدر مجلس الأمة أربعة قوانين في هذا الإطار وهي (3) :

- 1- قانون رقم ( 64 ) لسنة 1999 م بشأن ( حقوق الملكية الفكرية ) .
- 2- قانون رقم ( 1 ) لسنة 2001 م بتعديل ( أحكام قانون التجارة ) رقم ( 68 ) لسنة 1980 م .
- 3- قانون رقم ( 3 ) لسنة 2001 م بتعديل أحكام القانون رقم ( 4 ) لسنة

1962 في شأن ( براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية ) .

4- قانون رقم ( 8 ) لسنة 2001م بشأن ( تنظيم الاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي في دولة الكويت ) .

12- أن البرلمان الكويتي يؤكد على أهمية الحفاظ على بعض الملامح ذات الطابع المحلي والخاص لكل دولة في تقرير ما يناسبها من سياسات تنمية اقتصادية واجتماعية تتماشى مع قيمها ومعتقداتها وثقافتها ، دون تعارض مع اندماجها في منظومة الاقتصاد العالمي ومؤسساته الدولية التي تحقق معايير العدالة والشفافية في تعاملها مع كافة الدول (6) .

## الهوامش

( 1 ) من كلمة الوفد الكويتي حول موضوع : " دور البرلمانات في تطوير السياسة العامة في عصر العولمة والمؤسسات متعددة الأطراف واتفاقيات التجارة الدولية " مقدمة إلى المؤتمر البرلماني الدولي السابع بعد المائة المنعقد في مراكش - المغرب من 17 - 23 مارس 2002 .

( 2 ) من كلمة وفد الشعبة البرلمانية الكويتية المشارك في الدورة الثالثة لمؤتمر إتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والمنعقد في داكار - السنغال من 9 إلى 10 مارس 2004 حول موضوع : " تأثير العولمة على اقتصاديات الدول النامية خاصة الإسلامية منها " .

( 3 ) من مشروع القرار المقدم من الشعبة البرلمانية الكويتية إلى الإتحاد البرلماني الدولي حول البند الرابع من جدول أعمال المؤتمر السابع بعد المائة للإتحاد والمنعقد في مراكش - المغرب من 17 إلى 23 مارس 2002 تحت عنوان : " دور البرلمانات في تطوير السياسة العامة في عصر العولمة والمؤسسات متعددة الأطراف واتفاقيات في التجارة الدولية " .

( 4 ) من كلمة السيد / رئيس الهيئة البرلمانية للسوق العربية المشتركة في المؤتمر التاسع للإتحاد البرلماني العربي ، المنعقد في الجزائر من 19 - 22 فبراير 2000 ، حول موضوع : " العرب والعولمة مع بداية الألفية الثالثة " ، ( مرفق النص الكامل للكلمة ) .

( 5 ) حتى الوقت الحاضر ( عام 2005 ) لا تضم السوق العربية المشتركة رسمياً سوى سبع دول عربية هي : مصر ، والأردن ، وسوريا ، والعراق ، وليبيا ، واليمن ، وموريتانيا .

أما منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ( مرحلة على الطريق إلى السوق العربية المشتركة ) فقد تأخرت عن عضويتها ( 7 ) دول عربية من الـ 22 دولة عضو بالجامعة العربية هي : اليمن ، موريتانيا ، فلسطين ، الصومال ، الجزائر ، جيبوتي ، وجزر القمر .

( 6 ) من مشروع قرار مقدم من الشعبة البرلمانية الكويتية للاجتماع الـ 104 للإتحاد البرلماني الدولي المنعقد في برلين من 10 - 16 أكتوبر 1999 ، حول موضوع : " الحاجة إلى إعادة النظر في النظام المالي والاقتصادي الراهن " .

## ب. نماذج من الإسهامات والوثائق البرلمانية الكويتية المقدمة إلى المنتديات الدولية في قضايا :

### العولمة والنظام الاقتصادي العالمي

( المحتويات )

1- كلمة الوفد البرلماني الكويتي المقدمة إلى الاجتماع الـ107 للاتحاد البرلماني الدولي المنعقد في مراكش - المغرب من 17-23 مارس 2002م ، حول موضوع : " دور البرلمانات في تطوير السياسة العامة في عصر العولمة ، والمؤسسات متعددة الأطراف واتفاقيات التجارة الدولية " .

2- مشروع قرار مقدم من الشعبة البرلمانية الكويتية للاجتماع الـ102 للاتحاد البرلماني الدولي المنعقد في برلين من 10-16 أكتوبر 1999 ، حول موضوع : " الحاجة إلى إعادة النظر في النظام المالي والاقتصادي الراهن " .

3- مشروع قرار مقدم من الشعبة البرلمانية الكويتية حول البند الرابع من جدول أعمال المؤتمر الـ107 للاتحاد البرلماني الدولي المنعقد في مراكش المغرب من 17-23 مارس 2002م ، حول موضوع : " دور البرلمانات في تطوير السياسة العامة في عصر العولمة والمؤسسات متعددة الأطراف واتفاقيات التجارة الدولية " .

4- كلمة وفد الشعبة البرلمانية الكويتية في الدورة الثالثة لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في داكار السنغال من 9-10 مارس 2004 ، حول موضوع : " تأثير العولمة على اقتصاديات الدول النامية خاصة الإسلامية منها " .

5- كلمة نائب رئيس الهيئة البرلمانية للسوق العربية المشتركة - رئيس الوفد الكويتي - للمؤتمر التاسع للاتحاد البرلماني العربي ، المنعقد في الجزائر في فبراير 2000 ، حول موضوع : " حول الرؤية البرلمانية لتفعيل السوق العربية المشتركة ودفع مسيرة التكامل الاقتصادي العربي " .

1- كلمة الوفد الكويتي المقدمة إلى  
الاجتماع الـ 107 للاتحاد البرلماني الدولي  
المنعقد في مراكش، المغرب من 17-23 مارس 2002

حول موضوع :

**دور البرلمانات في تطوير السياسة العامة في عصر العولمة  
والمؤسسات متعددة الأطراف واتفاقيات التجارة الدولية**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس ، ، السيدات والسادة الزملاء ، ،

من هنا من مراكش بزغ نجم ساطع في سماء التجارة العالمية حين اجتمعت  
إرادة الدول الأعضاء في اتفاقية الجات على إنشاء منظمة التجارة العالمية  
(WTO) اعتباراً من 1/1/1995 .

وهنا في مراكش نجتمع اليوم لنتدارس سوياً دور البرلمانات في دعم السياسات  
العامة في عالم تحول بسرعة إلى قرية صغيرة ، عالم اندمج ، وانكمش ، وتحررت  
فيه حركة البضائع والخدمات والأموال والمعلومات وازداد فيه الاعتماد المتبادل  
بين الشعوب .

والعولمة لم تدمج الاقتصاد فحسب ، بل أدمجت أيضاً الثقافة والتكنولوجيا  
والحكم . . . لكن الاندماج العالمي ما زال شديد التحيز ، شديد القسوة أحياناً على  
الـ 40% الأكثر فقراً من سكان العالم .

وعلى الرغم من أن العالم أصبح اليوم أكثر تقدماً ونموً وازدهاراً ، على كافة  
الأصعدة الاقتصادية والسياسية والبشرية ، إلا أن تقدمه هذا وازدهاره ينطويان  
على تراكمات ضخمة من الحرمان وانعدام المساواة بين البلدان والمناطق .



صحيح أن متوسط نصيب الفرد من الدخل زاد أكثر من ثلاث مرات في السنوات الخمسين الأخيرة ، حيث زاد الناتج العالمي عشر مرات (من 3 تريليون دولار إلى 30 تريليوناً) ، وصحيح أن نسبة الفقراء فقراً مطلقاً (الذين يعيشون على دخل مقداره دولار واحد في اليوم) قد انخفضت في العالم خلال النصف الثاني من القرن الماضي من 20% من إجمالي السكان البالغ 600 مليون نسمة في أوائل الخمسينات إلى 10% فقط من إجمالي السكان البالغ 6 بلايين نسمة في أواخر التسعينات ، إلا أن هؤلاء قد ارتفع عددهم بالأرقام المطلقة من 120 مليون إلى 600 مليون خلال الفترة نفسها . ولا نبالغ إن قلنا أن خطر تهيميش البلدان الصغيرة والأقل نمواً قد أصبح حقيقة واقعة .

لقد تعرضت دول العالم الثالث لغبن شديد خلال الجولات التفاوضية في اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف لعدم درايتها بالكثير من جوانب الموضوعات محل التفاوض .

كما وأن الدول المتقدمة - والتي أسرفت في إقامة دعاوي الدعم والإغراق ضد وارداتها من الدول النامية - حالت دون استفادة تلك الأخيرة من التخفيضات الجمركية التي أجرتها على بنود بعينها لا تستفيد منها صادرات البلدان النامية .

سيدي الرئيس ، ، الأخوات والأخوة الزملاء ، ،

إننا نعيش عصرًا يطالب فيه الناخبون بالمزيد من المعلومات والسلطة وبحجم أكبر من المسؤولية والمشاركة ، ليس فقط على المستوى المحلي وإنما أيضاً على المستوى العالمي . لذا ، فإن أي نظام للعولمة لن يكون ناجحاً في ظل المحاولات المستمرة لفرض معايير موحدة لممارسات أو لوائح لا تقيم وزناً للفوارق التنموية والثقافية والاجتماعية بين الشعوب .

ولقد انقضى زمن التعامل مع الديبلوماسية البرلمانية باعتبارها مجرد محفل للدفاع عن موقف ما في مواجهة موقف آخر ، ذلك أنه على الرغم من استمرار تناقض المصالح بين الدول ، إلا أن تحرير المعاملات والمبادلات وتدويلها وعولمتها يتضمن في جوهره ضرورة انتقاء المصلحة الجماعية المشتركة والتي تسهم مباشرة في استتباب السلام والأمن واستبعاد سيطرة الأقوى على الأضعف . وهنا يلعب البرلمانيون دورهم في تجميع المواقف على البنود المختلفة في المفاوضات والاتفاقيات متعددة الأطراف سواء على المستوى الإقليمي أو القاري .

وبناءً عليه ، فإن للبرلمانات دورها في تغيير قواعد اللعبة والتحول من مجرد المتلقى السلبي للقوانين واللوائح الدولية على المنفذ النشط لتلك القوانين واللوائح مع الأخذ في الاعتبار تفاوت مراحل التنمية ، وطرح الآليات التي تتناسب مع احتياجات شعوبنا والعمل على تليبيتها أملاً في نيل إيجابيات العولمة وتقادياً لسلبياتها على مصالح المستهلكين وحماية للمنتجين والمستثمرين .

والحقيقة أن التشريع في دولة الكويت قد أدى - وما زال يؤدي - دوراً مهماً وجوهرياً وفاعلاً في مواجهة قضايا وتحديات العولمة بحكم تفاعل المؤسسة التشريعية مع السياسات العامة ، وتعبيرها بصدق عن آمال المواطنين وطموحاتهم وتبني مطالبهم وترجمتها إلى مجموعة من القوانين الوطنية .

وفي هذا المجال يمكن القول أن النهضة التشريعية في الكويت قد عبرت عن خطة تحرير الاقتصاد والسير على نهج التنمية بالبشر بديلاً عن التنمية بالنفط ، تمشياً مع حركة المجتمع والمتغيرات الدولية . فالكويت التي انضمت مبكراً لاتفاقية الجات في عام 1963 ووقعت الوثيقة الختامية لجولة الأورجواي هنا في مراكش عام 1994 ، قد سارت قدماً نحو تنفيذ التزاماتها الدولية فأصدر مجلس الأمة أربعة قوانين في هذا الإطار وهي :

- 1- قانون رقم ( 64 ) لسنة 1999م بشأن ( حقوق الملكية الفكرية ) .
- 2- قانون رقم ( 1 ) لسنة 2001م بتعديل بعض ( أحكام قانون التجارة ) رقم ( 68 ) لسنة 1980م .
- 3- قانون رقم ( 3 ) لسنة 2001م بتعديل أحكام القانون رقم ( 4 ) لسنة 1962م في شأن ( براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية ) .
- 4- قانون رقم ( 8 ) لسنة 2001م بشأن ( تنظيم الاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي في دولة الكويت ) .

هذا ويجري في الوقت الحالي مناقشة قانوني الخصخصة والضرائب على الدخل استكمالاً لمنظومة التشريعات الموائمة لاندماج المجتمع الكويتي في حركة العولمة بمرونة ويسر .



السيد جاسم الخرافي  
رئيس الوفد البرلماني  
الكويتي يلقي كلمته في  
الاجتماع الـ 107 للاتحاد  
البرلماني الدولي، المنعقد في  
مراكش المغرب، مارس  
2002م.

سيدي الرئيس ، إخواني الأفاضل ، ،

إذا كانت التنمية تحتاج إلى السلام فإن الاثنان معاً يحتاجان إلى عدالة الحكم ،  
لذا كانت الديمقراطية هي صمام الأمان للأنظمة التي تهتم بالإنسان وترفع قيم  
التكافل بين البشر . وإننا نناشد البرلمانين جميعاً ممارسة أقصى درجات الضغط  
على حكوماتهم من أجل الارتفاع بمستوى المعونات المالية والفنية الموجهة  
لأغراض التنمية في اشد البلدان فقراً ، ومن أجل ربط المفاوضات والاتفاقيات  
متعددة الأطراف بالتنمية والقضاء على الفقر في العالم .

لقد حرصت الكويت دوماً على أن ترتفع بمستوى معوناتها إلى البلدان النامية  
إلى ما لا يقل عن 4% من دخلها القومي سنوياً ، كما استمر الصندوق الكويتي  
للتنمية - والذي أنشئ منذ 35 عاماً وبرأسمال يتجاوز السبعة مليارات دولار  
أمريكي - بتقديم المساعدات للمشاريع التنموية في حوالي سبعين دولة . . . كل  
ذلك بتأييد ودعم من النواب البرلمانين وعن قناعة بأن العالم كله أصبح كالجسد  
الواحد تتواصل بين أجزائه سبل التضامن والتعاون والأخاء ، وتنتصر فيه إرادة  
النماء والسلام .

شكراً سيادة الرئيس

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

## 2- مشروع قرار مقدم من الشعبة البرلمانية الكويتية

إلى الاجتماع الـ 102 للاتحاد البرلماني الدولي

المنعقد في برلين من 10-16 أكتوبر 1999

حول موضوع :

### الحاجة إلى إعادة النظر في النظام المالي والاقتصادي العالمي الراهن

إن المؤتمر البرلماني الدولي الثاني بعد المائة :

- إذ يشعر بالقلق تجاه الاضطرابات المالية التي تخرج أحياناً كثيرة عن سيطرة السلطات المالية المحلية في البلدان المعنية ، وما تجلبه من هزات عنيفة في أسواق المال العالمية .

- وإذ يدرك أن سرعة وشدة التدفقات الضخمة لرؤوس الأموال قصيرة الأجل والتي يحركها في الغالب عنصر المضاربة إنما تؤثر بالسلب على مناخ الاستثمار والنمو المستقر و تشجيع الانهيارات في اقتصاديات بعض الدول والخسائر في البعض الآخر دون غطاء مؤسسي عالمي يلعب دور " الملاذ الأخير " .

- وإذ يعي أهمية العمل تحت مظلة التعددية والحرية الاقتصادية وما تحققه من فوائد لشعوب الدول القادرة على المنافسة والسابقة على طريق النمو والتقدم .

- وإذا يشعر أن الغالبية العظمى من البلدان النامية لم تستفد من تحرير التجارة ، ذلك أنه لم يتم - حتى الآن - الربط بكالية واضحة ومحددة بين التجارة والتنمية في السياسات التي تقوم عليها منظمة التجارة العالمية .

- وإذ يضع في اعتباره الحاجة إلى التركيز على المسؤولية المتبادلة ، وأن تنمية الجنوب يصب بالضرورة في مصلحة الشمال ، وأن الدول النامية لا زالت تتن

تحت وطأة البطالة والفقر ومشكلات المديونية دون استحداث آلية تتمكن تلك الدول بواسطتها ليس فقط من تسديد ديونها وإنما - وهو الأهم - من استمرارية حصولها على الدعم والمعونات المالية والفنية وفي حدود الـ 0,7% من الدخل القومي للدول المانحة .

- **وإن يقر بأن السرعة المثيرة لعملية العولمة قد تؤثر سلباً على بعض الدول وخاصة النامية لعدم قدرتها على المواكبة السريعة وحاجتها الشديدة إلى التدرج لتتكيف مع المتغيرات الجديدة .**

**لذا فإن المؤتمر ، ،**

- **يشيد بالمؤسسات المالية الدولية وبحكومات الدول الدائنة أن تتخذ كافة التدابير اللازمة للمساعدة على تخفيف عبء مديونات الدول النامية ، بإسقاط بعضها ، وإعادة جدولة الباقي منها ، مع زيادة فترة السماح وتخفيض أو إلغاء فوائدها (\*)**

- **يؤيد قيام صندوق النقد الدولي ببيع حصة جديدة من ذهبه تسديداً لجزء من ديون الدول النامية لاسيما ديون أشد البلدان فقراً تمكيناً لها من تخصيص مواردها المحدودة للانفاق على مجالات الغذاء والصحة والتعليم .**

- **يحث على إعادة النظر في لائحة صندوق النقد الدولي بهدف تخفيف شروطه لمنح الائتمان ، وزيادة رأسماله برفع حصص الأعضاء ، وتمكينه من اللجوء إلى أسواق المال للاقتراض عند الضرورة ، وإضفاء المزيد من الشفافية على سياساته التمويلية ، وتحويله إلى مؤسسة مالية ونقدية دولية تلعب دور " الملاذ الأخير " للسلطات النقدية الوطنية في الدول الأعضاء .**

- **يوصي بسرعة التوصل إلى إنشاء آلية مؤسسية دولية لإدارة المخاطر المالية ومنع الأزمات ، وذلك حماية للمعاملات الائتمانية ، وتشبيهاً لعناصر الثقة في**

---

(\*) استجاب صندوق النقد والبنك الدوليين مؤخراً ( في 25/9/2005 ) لهذه المناشدة الكويتية وذلك بالموافقة على إسقاط حوالي 40 مليار دولار تمثل ديون الـ 18 دولة الأكثر مديونية في العالم ومعظمها بلدان أفريقية ، على أن تتعهد الدول الثماني الكبرى بسداد هذه الديون للمؤسسات الدائنة على مدى عشرين عاماً قادمة .

أسواق المال ، وتشجيعاً للتجارة والاستثمار والتنمية في إطار التحرير المنضبط للاقتصاد العالمي .

- يؤكد على أهمية الحفاظ على بعض الملامح ذات الطابع المحلي والخاص لكل دولة في تقرير ما يناسبها من سياسات تنمية اقتصادية واجتماعية تتماشى مع قيمها ومعتقداتها وثقافتها ، دون تعارض مع اندماجها في منظومة الاقتصادي العالمي ومؤسساته الدولية التي تحقق معايير العدالة والشفافية في تعاملها مع كافة الدول .

- يعتبر أن نجاح منظمة التجارة العالمية ( WTO ) في أداء رسالتها منوط بإعطاء البلدان النامية وقضاياها ومصالحها الاقتصادية والتنموية الدور المناسب في آلية اتخاذ القرارات . إن الاشتراك النشط والفعال لثلاثة أرباع سكان العالم الذين يمثلون الدول النامية المصدرة للمواد الأولية أساساً يجعل تلك المنظمة أكثر تعبيراً عن المصالح المشتركة للدول الأعضاء ، ويضفي على أعمالها وسياساتها وقراراتها المزيد من الشفافية والعدالة

- يوصي بضرورة الاستعانة بجهود وخبرة الانكتاد UNCTAD في توثيق الروابط بين التجارة والتنمية من أجل التوصل إلى نظام اقتصادي ومالي عالمي جديد أكثر عدالة وأكثر توازناً وكفاءة .

3- مشروع قرار مقدم من الشعبة البرلمانية الكويتية  
إلى الاجتماع الـ 107 للاتحاد البرلماني الدولي  
المنعقد في مراكش. المغرب من 17 - 23 مارس 2002

حول موضوع :

**دور البرلمانات في تطوير السياسة العامة في عصر العولمة  
والمؤسسات متعددة الأطراف واتفاقيات التجارة الدولية**

إن المؤتمر البرلماني الدولي السابع بعد المائة :

- وإن يدرك أهمية التعامل مع القضايا الجوهرية التي تتجاوز تأثيراتها السياسة التجارية في معناها الضيق ، لتشمل التجارة والبيئة ، والتجارة والتنمية والتجارة والتوزيع العادل لمكاسبها ، والتجارة وحقوق العمالة .

- وإن يلاحظ أن البلدان النامية قد تعرضت - في معظمها - لغبن في جولات التفاوض لتتوصل إلى الاتفاقيات متعددة الأطراف في التجارة الدولية بسبب عدم درايتها بالكثير من جوانب الموضوعات محل التفاوض ، ولضعف إمكانياتها الفنية والمادية ، وقد أفضى كل ذلك إلى انخفاض مستوى مشاركتها في عملية اتخاذ القرارات .

- وإن يعي ، أن قرارات منظمة التجارة العالمية ذات تأثير حيوي في مصالح الملايين من البشر بما لها من انعكاسات سلبية وإيجابية على حياتهم .

- وإن يقر ، بأن مستوى المعيشة في وطن ما ، ووفرة الوظائف لأبنائه يرتبطان بالمقدرة الشرائية للآخرين .

- وإن يستشعر أن قرارات وبرامج منظمة التجارة العالمية تبدو منحازة لمصالح الدول المتقدمة والأقوى اقتصادياً ، وأن عدم ديموقراطية وضعف شفافية الأداء في المنظمة يعتبران عقبة أمام مصداقيتها .

- وإن يرى أنه في عصر العولمة لا يمكن للترتيبات الثنائية أو الإقليمية أن تحل بديلاً عن الاتفاقيات متعددة الأطراف .

- وإذ يأسف لإسراف الدول المتقدمة في إقامة دعاوي الإغراق والدعم ضد صادرات الدول النامية إليها كبديل للرسوم الجمركية والوسائل التقليدية لتقييد التجارة .

- وإذ يلاحظ بأسف أن خطر تهميش البلدان الصغيرة والأقل نمواً قد أصبح حقيقة واقعة .

- وإذ هو مقتنع أن التنمية تحتاج إلى السلام ، ويحتاج الاثنان إلى حكام يتمتعون بالحكمة والعدالة والرشد .

- وإذ يُدكر بالتعهدات الجادة التي قامت بها الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية بجعل القضاء على الفقر وربط أنشطتهم بالتنمية في البلدان الأقل نمواً هدفاً من أهم أولوياتهم .

- وإذ يقدر أن نظام العمل داخل منظمة التجارة العالمية ربما لا يحتاج إلى تغييرات جذرية ، لكنه بالتأكيد يحتاج إلى المزيد من التطوير .

لذا فإن المؤتمر ، ،

1- يؤكد أن للبرلمانيين - في ظل العولمة - دور هام في تحسين السياسات العامة في بلدانهم ، ليس فقط بالتعرف على لوائح المؤسسات الدولية والاتفاقيات متعددة الأطراف والقوانين المنبثقة عنها ، بل أيضاً ببذل المزيد من الجهد لتصحيح المفاهيم الخاطئة وتشكيل الوعي العام ودعمه بالمعلومات الصحيحة .

2 - يتمنى على منظمة التجارة العالمية توفير أكبر قدر من الشفافية الداخلية على أنشطتها من خلال :

أ - إشراك الدول النامية في مناقشة اتفاقياتها وفي عملية اتخاذ القرارات ، الأمر الذي يستلزم وضع البرامج الكافية لتنمية الموارد البشرية ورفع مستوى كفاءة ممثلي هذه الدول داخل المنظمة .

ب - منح " صفة مراقب " للمنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة .

ج - إجراء المشاورات في اجتماعات علنية ومعلنة وبدعوة مسبقة بحضور جميع الأعضاء .

د - التعاون مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني وتبادل المشورات والأفكار معها .

هـ - تعزيز استخدامات موقع المنظمة على شبكة الانترنت .



**3 - يناشد الدول المتقدمة الأعضاء في منظمة التجارة العالمية زيادة مساهماتها التطوعية لتمويل المساعدات الفنية لباقي الدول الأعضاء .**

**4 - يحث الدول الغنية والمانحة على زيادة نسبة ما تخصصه للمساعدات التنموية الرسمية للوصول بها إلى ما التزمت به دولياً ومقداره 0,7% من دخلها القومي .**

**5 - يدعو الدول الدائنة والبنوك والمؤسسات المالية متعددة الأطراف إلى الاستثمار في جهودها في نطاقها الخاص لمعالجة مشاكل الديون التجارية لأقل البلدان نمواً ، والاستجابة لطلبات الاستثمار في تحريك المصادر والموارد نحو سداد ديونها لمؤسسات التنمية الدولية .**

**6 - يوصي بتعزيز الروابط بين الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة التجارة العالمية والمؤسسات المالية متعددة الأطراف للتأكد من فهم البرلمانين الصحيح للمفاهيم والقرارات الصادرة عنها ، ومتابعة تنفيذ هذه القرارات على المستويات المحلية .**

**7 - يحث الحكومات أن تبذل ما في وسعها للتأكد من أن المفاوضات حول المزيد من تحرير التجارة - في السلعة الزراعية خاصة - تكون مبنية على أسس عامة وأن تكون حيادية ، ولها نتائج واقعية ملموسة .**

**8 - يحث الحكومات على التعاون من أجل اتخاذ كافة الإجراءات ضد الأفراد والشركات المتورطين في التجارة غير المشروعة عبر الحدود ، وعمليات تحويل الأموال بغرض غسلها ، وممارسات إغراق الأسواق بالسلع .**

**9 - يدعو الدول المتقدمة إلى المزيد من فتح أسواقها أمام منتجات الدول النامية ، وأن تحجم عن الإجراءات الحمائية لمنتجاتها الوطنية أو وضع القيود المصطنعة غير الجمركية ، أو المبالغة في رفع قضايا الإغراق والدعم ضد صادرات الدول النامية إليها .**

**10 - يدعو القطاع الخاص لمجاراة الإجراءات التي تتخذها الحكومة من أجل تعزيز أفضل الممارسات في مختلف المجالات ، بما فيها الشفافية وإفشاء المعلومات الاقتصادية والمالية على أسس تعاونية ومتساوية ، حيث سيرفع هذا بشكل كبير من قدرة النظام العالمي التجاري والمالي وسوف يصب بالنهاية في صالح المزيد من النماء والازدهار .**

4- كلمة وفد الشعبة البرلمانية الكويتية  
المقدمة إلى الدورة الثالثة لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء  
في منظمة المؤتمر الإسلامي  
المنعقدة في داكار. السنغال من 9 - 10 مارس 2004

حول موضوع :

تأثير العولمة على اقتصاديات الدول النامية  
خاصة الإسلامية منها

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات والسادة ،،

علينا أن نعترف أن العولمة وإجراءات تحرير التجارة في البضائع والخدمات والأموال والمعلومات لم تنجح في معالجة الفقر والمنتشر في العالم والذي كان الهدف الرئيس للتحرير والعولمة . إن معظم الإجراءات التي حررت التجارة قد أضرت بالفئات الفقيرة في العالم ، بل إن بعضها قد زاد من حدة الفقر لدى هؤلاء الذين لم يتمكنوا من الوصول بمنتجاتهم إلى أسواق البلدان الصناعية المتقدمة

وعلينا كشعوب أن نتحول من مجرد المتلقي السلبي للقوانين واللوائح الدولية إلى المتلقي النشط والمشارك في استيعاب وتطوير تلك اللوائح آخذين في الاعتبار الآليات التي تتناسب مع احتياجات شعوبنا والعمل على تلبيتها أملاً في نيل إيجابيات العولمة وتفادياً لسلبياتها على المستهلكين والمنتجين في بلادنا النامية والإسلامية .

وإذا كانت البلدان الغنية قد تعهدت بجعل مصالح البلدان الفقيرة في بؤرة سياساتها المالية والتجارية ( سواء في تعاهد التنمية للألفية



الوفد البرلماني الكويتي المشارك في الدورة الثالثة لمؤتمر إتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، المنعقد في داكار - السنغال، مارس 2004م.

The Millennium Declaration ، أو في قمة الدوحة في قطر 2001 ، أو في مؤتمر مونترالي الدولي لتمويل التنمية - مارس 2002 ، أو في قمة جوهانسبرج بجنوب أفريقيا - سبتمبر 2002 ) فقد حان الوقت الآن لكي تنفذ البلدان الغنية هذه الوعود بأن ترفع مساهمتها في المعونات الرسمية للتنمية والتي لا تتجاوز نسبة الـ 0,21% من إجمالي مداخلها القومية إلى الـ 0,43% منها ، وهي تقل كثيراً عن نسبة الـ 0,7% التي أتفق عليها في إعلان الأمم المتحدة عام 1970 مع بدء عقد التنمية وقبلته الدول الغنية كجزء من استراتيجية التنمية . جدير بالذكر أن دولة الكويت - ورغم الأحداث الجسام التي ألمت بها - كانت على الدوام حريصة على ألا تقل نسبة معوناتها للتنمية عن حوالي 4% من ناتجها القومي سنوياً قدمته إلى حوالي 70 دولة نامية عربية وإسلامية .

السيدات والسادة ، ،

إننا نعيش عصرًا تطالب فيه الشعوب بالمزيد من المعلومات والسلطة ، وبحجم أكبر من المسؤولية والمشاركة ، ليس فقط على المستوى المحلي وإنما أيضاً على المستوى العالمي . لذا ، فإن أي نظام للعولمة لن يكون ناجحاً في ظل المحاولات المستمرة لفرض معايير موحدة لممارسات أو لوائح لا تقيم وزناً للفوارق التنموية والثقافية والاجتماعية بين الشعوب .

وعلى الرغم من استمرار تناقض المصالح بين الدول ، إلا أن تحرير المعاملات والمعلومات وتدويلها أو عولمتها يتضمن في جوهره ضرورة انتقاء ما يتناسب مع المصلحة الجماعية المشتركة والتي تسهم مباشرة في استتباب الأمن وإشاعة السلام واستبعاد سيطرة الأقوى على الأضعف .

وفي هذا الإطار ، نود أن نُذكرُ هنا بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي أطلقتها عام 1999 صندوق النقد الدولي ( IMF ) والبنك الدولي ( WB ) وصادقت عليها 180 حكومة ، بغرض معالجة أزمة المديونية في مجموعة البلدان المثقلة بالديون ( 42 دولة ) . وقد أصبح معلوماً للجميع اليوم كيف أن هذه الديون كانت عبئاً غير منصف على الفقراء الذين يدفعون ثمن ديون غالباً ما جلبها قادة فاسدون أطيح بأغلبهم فيما بعد ، تاركين القليل مما حصلوا عليه للرعاية الصحية والمدارس والمياه المأمونة . إن هذه المبادرة لم تعد وحدها كافية للتخفيف من ديون هذه الدول الأكثر مديونية وتحتاج إلى تعزيز إضافي تقدره تقارير التنمية البشرية الأخيرة ( للعام 2003 ) بما لا يقل عن 50 مليار دولار تضاف إلى الـ 40 مليار التي تقدمها الدول المانحة سنوياً في الوقت الحاضر . وهي مهمة ليست مستحيلة إذا علمنا أن العالم قد أنفق على التدخين في العام 2003 وحده مبلغ 204 مليار دولار !

إن التخفيف من أعباء الدين الخارجي هو أكثر فعالية - لا شك - من منح المساعدات للتنمية في هذه الدول التي تضم أكثر من ثلث سكان العالم ، ويقبل فيها متوسط دخل الفرد عن دولار واحد باليوم .

السيدات والسادة ، ،

من المؤسف الإقرار بأنه على الرغم من أهمية المعونات والتخفيف من أعباء الدين للبلدان النامية لكنهما لا يشكلان حلاً دائماً ، إذ تظل الدول النامية والإسلامية مطالبة بتجويد منتجاتها وتنويعها لتصبح قادرة على المنافسة ، وعليها قبل هذا كله أن تهتم بالتنمية البشرية جنباً إلى جنب مع تأسيس ودعم أنظمة حكم ديمقراطية وعادلة تستجيب لاحتياجات الناس وتحفظ للإنسان حقوقه وكرامته

شكراً .. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

5- كلمة الوفد البرلماني الكويتي  
للمؤتمر التاسع للاتحاد البرلماني العربي  
المنعقد في الجزائر. فبراير 2000

في موضوع :

حول الرؤية البرلمانية لتفعيل السوق العربية المشتركة  
ودفع مسيرة التكامل الاقتصادي العربي

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس . . الأخوة الزملاء ، ،  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ،

لقد شهد العالم في الآونة الأخيرة التي تحكمها ظاهرة العولمة الاقتصادية تحول الأسواق العالمية إلى سوق واحدة . تتبادل فيها الدول المنتجات الأولية والمصنعة ، فضلاً عن رؤوس الأموال والتكنولوجيا والمعلومات والتقنيات الحديثة .

ولقد استلزم ظهور ظاهرة العولمة الاقتصادية وتناميها في السنوات الأخيرة حتمية مواجهتها من خلال التكتلات الاقتصادية سواء على مستوى الدول أو على مستوى المشروعات الاقتصادية المختلفة ، ومن ثم شهد العالم تكتلات اقتصادية عديدة بين دول أوروبا وأميركا اللاتينية وآسيا وأفريقيا كما شهد العالم أيضاً تكتلات اقتصادية على مستوى المشروعات ، حيث برزت حركة اندماجات متزايدة بين المشروعات المختلفة في الأنشطة الاقتصادية كافة وظهور الشركات القارية التي تسيطر على نسبة كبيرة ومتزايدة من الإنتاج العالمي ، ولقد تمكنت الدول والمشروعات المختلفة بدخولها في تلك التكتلات الاقتصادية من مواجهة المنافسة الشرسة في السوق العالمي .

وبالرغم من أسبقية الدول العربية في مجال التعاون الاقتصادي والذي بدأ منذ فترة طويلة بإنشاء المجلس الاقتصادي العربي عام 1950 والذي صادق على مشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية سنة 1957 وما تضمنه من إنشاء السوق العربية المشتركة .

وبالرغم مما تملكه الدول العربية من مقومات القوة الاقتصادية من موارد بشرية وثروات طبيعية ورؤوس أموال إضافة إلى التجانس الثقافي والحضاري والامتداد الجغرافي ، إلا أنه من الملاحظ أن نتاج التعاون العربي في المجال الاقتصادي قد اقتصر على مجموعة من الاتفاقيات الثنائية ذات التأثير المحدود على التجارة البينية للدول العربية والتي بلغت فقط أقل من 9% من إجمالي تجارتها الدولية .

ولقد شهدت السنوات الأخيرة البدء في إنشاء أول كيان اقتصادي عربي موحد وهو منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي ما زالت في مراحلها الأولى في حين تمكنت مجموعات الدول الأخرى في شرق العالم وغربه من إنشاء كيانات اقتصادية قوية ومؤثرة في السوق العالمي وبشكل يهدد ويهمش قوة العرب الاقتصادية .

سيادة الرئيس . . الأخوة زملاء ، ،

لعلنا لا نضيف جديداً إذا قلنا أن دولة الكويت تعد من الدول العربية السبّاقة في دعم كل أشكال التعاون الاقتصادي العربي ، كما أنها لا تتوانى عن المشاركة في جميع الكيانات الاقتصادية العربية ، لإيمانها العميق بمزايا هذا التعاون والتكتل الاقتصادي في دعم القدرة التفاوضية للدول العربية مع التكتلات الاقتصادية الخارجية ، وفي توفير المناخ الملائم للتنمية الاقتصادية والارتقاء بمستوى معيشة المواطنين في الدول العربية .

ونود التأكيد هنا إلى أن دولة الكويت كانت أول دول عربية تعلن موافقتها على أحكام اتفاقية المنطقة الحرة العربية الكبرى وبرنامجها التنفيذي ، وقد بدأت دولة الكويت بالفعل في تطبيق إجراءات خفض الرسوم الجمركية المفروضة على السلع العربية بنسبة 10% سنوياً اعتباراً من 1/1/1998 وبذلك بلغت نسبة الخفض في الرسوم الجمركية على كافة السلع العربية 30% من أول يناير سنة 2000 .  
وجدير بالذكر بأن دولة الكويت شأنها شأن معظم الدول الخليجية ، تتسم

رسومها الجمركية بالانخفاض أصلاً ، فضلاً عن انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية والمتجهة إلى إلغاء كافة القيود على التجارة الدولية ومنها الرسوم الجمركية بين أعضائها .

وتأمل دولة الكويت في إعادة النظر في البرنامج الزمني لاستكمال إنشاء منطقة التجارة الحرة والذي تضمنته الاتفاقية والبالغ عشر سنوات وذلك من خلال تسريع استكمالها قبل هذه المدة ، في ضوء التطورات السريعة في السوق العالمي وتدني تأثير الاقتصادات العربية في اتجاهات هذا السوق بما لا يتلاءم مع القدرة الاقتصادية للدول العربية وبذلك تختفي الرسوم الجمركية على التجارة الدولية البينية بين الدول العربية في أقصر فترة ممكنة لكي تتمكن تلك الدول من الدخول في مرحلة الاتحاد الجمركي العربي الموحد والتي تتوحد فيها التعريفات الجمركية بين الدول العربية والعالم الخارجي كخطوة أساسية للوصول إلى السوق العربية المشتركة أملاً في تحقيق أهدافها الرئيسية والممثلة في :

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال .
- حرية الإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي .
- حرية تبادل السلع والخدمات .
- حرية النقل والعبور .

وبذلك فقط تستطيع الدول العربية الاندماج في الاقتصاد العالمي كقوة مؤثرة في السوق العالمي الذي لا مكان فيه للكيانات الصغيرة والضعيفة ، دون الاستسلام لمقررات منظمة التجارة العالمية بما تتضمنه من إجحاف بحقوق الدول النامية في التجارة الدولية وفي التنمية الاقتصادية .

سيادة الرئيس . . الأخوة الزملاء ، ،

إذا كان من الصعب إنكار المزايا والفوائد الكبيرة التي تحققها السوق العربية المشتركة ، والسابق الإشارة إليها ، فإن الحاجة تصبح مؤكدة إلى ضرورة الإسراع في تنفيذها من خلال الإسراع في استكمال منطقة التجارة الحرة للدخول إلى مرحلة الاتحاد الجمركي العربي الموحد ، وصولاً إلى السوق العربية المشتركة حتى نلحق بركب التكتلات الاقتصادية للمجموعات الدولية الأخرى ، وحتى يكون لنا المكان اللائق في السوق العالمية .

ولا يفوتنا في هذا الصدد أن نشير إلى أن هناك العديد من مجالات العمل البرلماني التي يمكن للمجالس النيابية من خلال التشريع والرقابة والتوصيات أن تهيئ الظروف لدعم العمل العربي المشترك في المجال الاقتصادي منها :

- العمل على خلق وعي جماهيري بأهمية التكامل الاقتصادي العربي وخاصة أمام التكتلات العالمية والإقليمية التي تهدد مصالح الدول العربية .

- قيام الوفود البرلمانية المتبادلة بين الدول العربية ، والاتحاد البرلماني العربي بالعمل على توثيق العلاقات السياسية بين الأقطار العربية ، وتوفير الشفافية في التعاملات بينها .

- توحيد الأنظمة الضريبية والتشريعات المالية " التجارية " النقدية ، المالية العمالية ، بين الدول العربية ، وتشجيع المشروعات القومية العربية المشتركة .

- ونؤكد في النهاية على أهمية العمل البرلماني في دعم التعاون الاقتصادي بين الدول العربية ، حيث أن تنفيذ اتفاقية السوق العربية المشتركة يستلزم الخطوات اللازمة على المستويين الشعبي والرسمي .

شكرا والسلام عليكم ورحمة الله ، ، ،